الأمم المتحدة

DP/2018/12

Distr.: General
29 March 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٨

٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نيويورك

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧

موجز

في هذا التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧، يعرض مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالة المبادرات الرئيسية خلال عام ٢٠١٧، ويقف على التقدم المحرز حتى تاريخه في تطبيق مبادئ التقييم المتعلقة بالاستقلالية والمصداقية والجدوى المرتبطة بإضفاء الطابع المهني على مكتب التقييم المستقل.

وتورد الإضافة الملحقة بهذا التقرير (DP/2018/xx) تحليلاً موجزاً للإجراءات التي وافق البرنامج الإنمائي على تنفيذها استجابةً لتوصيات التقييم الصادرة عن مكتب التقييم المستقل.

عناصر مقترحة لنص قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في ما يلي: (أ) أن يحيط علماً بهذا التقرير وبالإضافة الملحقة به؛ و (ب) أن يطلب إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة.

070518 070518 18-05042 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – التقييمات الرئيسية التي أُجريت في عام ٢٠١٧ ..... ٥

ثالثا – تعزيزُ ثقافةِ وممارسةِ التقييم على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٧ ..... ٩

رابعا – الإشراف على التقييم اللامركزي ودعمُه ١١

خامسا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ١٥

سادسا – التوظيف والتمويل في عام ٢٠١٧ ..... ١٧

سابعا – برنامج العمل المحدد التكاليف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ..... ١٨

أولا – مقدمة

١ – يعرض التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧ بالتفصيل عملَ مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٧. ويُذكر أن عام ٢٠١٧ كان سنة انتقالية للبرنامج الإنمائي مع اقترابه من نهاية خطته الاستراتيجية السابقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، واستعداده لفترة جديدة في إطار خطة استراتيجية معتمدة حديثا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وتعيين مدير جديد هو أكيم شتاينر. وقد دعم مكتب التقييم المستقل هذه المرحلة الانتقالية من خلال تقييم مفصل قائم على الأدلة للخطة الاستراتيجية السابقة ولبرامجها العالمية والإقليمية. وقدّم أفكاراً متعمقة ودروساً مستفادة تتيح الانتقال إلى مرحلة جديدة في عمل البرنامج الإنمائي من أجل دعم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومكتب التقييم المستقل على استعداد لمواصلة الوقوف على ما تحقق من نتائج وبرز من تحديات في إطار هذه الخطة الاستراتيجية الجديدة من خلال أعمال التقييم المستمرة التي يضطلع بها.

٢ – وخلال ذلك العام، أنجز مكتب التقييم المستقل الخطة المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وطرأ خلال فترة السنوات الأربع تغير كبير داخل المكتب وفي النهج الذي يعتمده في إجراء التقييم، حيث رسّخ استقلاليته، وارتقى بالطابع المهني لعملية التقييم، وصقل النُّهُج المتبعة في التقييم والمساءلة والرقابة.

٣ – وإذ يمضي المكتب في عمله، يدرك أن البرنامج الإنمائي مطالب على نحو متزايد بإثبات مزاياه النسبية والقيمة المضافة لطرحه كونه شريكاً في التنمية قادراً على إحداث أثر. وسيواصل المكتب وعمليات التقييم التي يجريها الوقوف بصورة غير متحيزة على النُّهُج التي يتّبعها البرنامج الإنمائي وما يحققه من إنجازات. ويُذكر أن سياسةَ التقييم لعام ٢٠١٦ والتغييرات في هيكل مكتب التقييم المستقل وفي وظيفة الرقابة فيه عززت المساءلة والشفافية في البرنامج الإنمائي، ودعمت جهود المنظمة للاستفادة من الخبرة في مجال التنفيذ. ولاستقلالية التقييم أهمية بالغة لضمان موثوقية التقييمات وحيادها وموضوعيتها، وخلوها من أي تأثير أو تشويه أو تحيز.

ترسيخ سياسة التقييم لعام ٢٠١٦

٤ – نُفذت سياسة التقييم الجديدة، التي أقرّها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦، على مدى سنة كاملة للمرة الأولى في عام ٢٠١٧. وتشمل السياسة سمات رئيسية من بينها زيادة وضوح استقلالية المكتب ومسؤوليات مديره، والأهداف المالية المحددة للتقييم، وهيكل لجنة منقَّح لمراجعة الحسابات والتقييم، وآليات معزَّزة لتنفيذ ردود الإدارة على التقييم.

٥ – وفي عام ٢٠١٧، تلقى المكتب زيادة في مخصصات تمويله قدرها ٩ ملايين دولار، مكّنته من توسيع نطاق التزامه ببرنامج عمل يتناسب مع سياسة التقييم. وتفي هذه الزيادة أيضاً وفاءً تاماً بالتزامات التمويل في إطار سياسة التقييم التي تخصص ٠،٢ في المائة من موارد الميزانية البرنامجية العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) لمكتب التقييم المستقل. ويرحّب المكتب بتجديد البرنامج الإنمائي تأكيد التزامه بمعيار الميزانية هذا في إطار خطته للموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-

٢٠٢١[1]. بيد أن تمويل عمليات التقييم في كيانات منفذة أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي لا يزال متخلفاً عن استيفاء المعايير المحددة في سياسة التقييم، التي تُلزم المنظمة بإنفاق ١ في المائة من الموارد الأساسية وغير الأساسية في ميزانيتها البرنامجية على التقييم.

المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي

٦ - من الأحكام الرئيسية التي تضمن استقلالية مكتب التقييم المستقل، التسلسلُ الإداري لمديره ودور المجلس التنفيذي بوصفه قيّماً على السياسة العامة، التي تحدد صراحةً بأن المدير يقدّم تقاريره إلى المجلس التنفيذي وأنه مسؤول مباشرة أمام المجلس. ويتمتع المكتب بعلاقة بنّاءة مع المجلس، الأمر الذي تجلى في مشاركته الجدية في جميع دورات المجلس غير الرسمية والرسمية في عام ٢٠١٧، التي ركزت على التقييمات والتقارير المواضيعية. ويدلّ تقديم عدد كبير من الوفود ملاحظات وطرحها أسئلة على الأهمية المعلَّقة على هذه المشاركة.

٧ - وفي عام ٢٠١٧، قدّم مكتب التقييم المستقل رسمياً إلى المجلس التنفيذي الوثائق التالية للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها:

- *الدورة العادية الأولى*: تقييمات إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد والتصدي لدوافعه، ودعم البرنامج الإنمائي للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛
- *الدورة السنوية*: التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٦ والتقييم المشترك بشأن الفعالية المؤسسية؛
- *الدورة العادية الثانية*: تقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبرامجه العالمية والإقليمية.

اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم

٨ - قدّم مكتب التقييم المستقل تقارير منتظمة إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم في عام ٢٠١٧ عن جميع جوانب عمله، بما في ذلك تقديم تقارير تقييم مواضيعية وتقييمات للبرامج القطرية من جهات التقييم الرئيسية. ويُذكر أن قيام كيان واحد باستعراض عمل مكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وكذلك مكتب الأخلاقيات في البرنامج الإنمائي، يحقق التآزر والتوافق في تنفيذ مهام الرقابة الأساسية هذه.

الفريق الاستشاري المعني بالتقييم

٩ - تعزز في عام ٢٠١٧ توطيد دور الفريق الاستشاري المعني بالتقييم، حيث واصل مكتب التقييم المستقل الاستفادة بانتظام من خبرة الفريق لضمان جودة عمله. وأعضاء الفريق الاثنا عشر خبراء في التقييم من جميع أنحاء العالم، لديهم فهم أكاديمي وعملي أيضاً للتقييم. وقدّم الفريق، في اجتماعه العادي المعقود في أيار/مايو ٢٠١٧، توجيهات إلى المكتب بشأن التغييرات الجوهرية الجاري تنفيذها، بما في ذلك التغييرات في منهجية التقييم المستقلة للبرامج القطرية، ونُهُج دعم التقييمات اللامركزية، والتحديات المتعلقة بإجراء تقييم الخطة الاستراتيجية، والمساهمة في خطة عمل المكتب الجديدة. واستعان المكتب أيضاً

(١) الوثيقة DP/2017/39، الفقرة ٢٢.

بأعضاء الفريق ليزوّدوه بتوجيهات بشأن فرادى التقييمات والتقييمات المستقلة للبرامج القطرية والتقييمات المواضيعية، ولإجراء استعراضات أقران على مدار السنة، على نحو يضمن أن تكون التقييمات التي يجريها المكتب على أعلى مستوى من الجودة.

ثانيا – التقييمات الرئيسية التي أُجريت في عام ٢٠١٧

١٠ – يعرض هذا الفرع التقييمات فضلا عن النتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي حُدِّدت للمنظمة من خلال ثمانية تقييمات مستقلة للبرامج القطرية وتقييم الخطة الاستراتيجية وأعمال أخرى اضطُّلع بها خلال عام ٢٠١٧.

تقييمُ الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبرامجها العالمية والإقليمية

١١ – بحث تقييم الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ عن أدلة تبيّن ما إذا كان البرنامج الإنمائي يحقق النتائج المتوخاة، وما إذا كانت الخطة الاستراتيجية والبرامج العالمية والإقليمية تشكّل أدوات فعالة لتنظيم وتوجيه برامج وأنشطة البرنامج. وقد أُجري التقييم خلال فترة تخللتها تحديات كبيرة وعمليات إعادة هيكلة وإعادة تنظيم للجهود داخل المنظمة، وتمّ بالتوازي مع صوغ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي أسهم فيها التقييم بتقديم أدلة مستندة إلى التقييم والدروس المستفادة. ويُعدّ تقييم الخطة الاستراتيجية واحداً من أشمل التقييمات التي يجريها المكتب، فهو يتضمن الكثير من البحوث والتحليلات التي يُسترشد بها في التوصل إلى مجموعة واسعة من النتائج والاستنتاجات والتوصيات. وقد جمع التقييم بيانات وأدلة من خلال مطالعة الوثائق، وتحليل تجميعي لعمليات التقييم ومراجعة الحسابات لعمل البرنامج الإنمائي، وبعثات لإجراء دراسات حالة إقليمية وقطرية، ومقابلات، ومجموعات تركيز، ودراسات استقصائية. واستُكملت الأدلة المستندية بما يزيد عن ١ ٠٠٠ مقابلة أُجريت مع الموظفين وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. وأتاحت للمكتب المقارنةُ بين وجهات النظر والمصادر الإثباتية المتعددة التوصّلَ إلى حكم بشأن حصيلة أداء البرنامج الإنمائي.

١٢ – وظلت *التنمية المستدامة الشاملة للجميع* من محاور التركيز الرئيسية لعمل البرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي، وقد خلص التقييم إلى أن البرنامج في وضع يؤهله لأن يقدّم الدعم إلى البلدان وهي تحثّ السعي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها النهائي في عام ٢٠١٥، وتستعد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذه المرحلة المبكرة من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حقق البرنامج الإنمائي بداية واعدة من خلال نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات، الذي يساعد البلدان على مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع أولويات التخطيط الوطنية. ويوصي التقييم بأن تكون مساعدة البلدان على بلوغ أهداف التنمية المستدامة أولوية شاملة لجميع المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي.

١٣ – ويذكر البرنامج الإنمائي أن هدفه الرئيسي هو مساعدة أفقر الفقراء وأكثر السكان تهميشاً. لكن، في حين تشير الأدلة إلى أن البرنامج أدمج نهجاً متعدد الأبعاد في التصدي للفقر في المناقشات العالمية والوطنية، سجل التقييم شواغل تفيد بأن البرنامج يكتفي أحيانا من دون تمحيص كافٍ بإجراءات تدخّل ضيقة النطاق في مجال كسب الرزق قد لا تكون مستدامة.

١٤ – وأدار البرنامج الإنمائي أكثر من ثلث جميع مشاريع مرفق البيئة العالمية وعدداً مماثلاً من المشاريع المنفَّذة في إطار الصندوق الأخضر للمناخ الذي أنشئ حديثا. ويكون عمل البرنامج الإنمائي مباشراً أكثر

ما يكون على مستوى المجتمعات المحلية لدى تقديمه خدمات بيئية، ولا سيما بتنفيذه برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية. ويقرّ التقييم بإنجازات البرنامج في مجال مساعدة البلدان على تعزيز زيادة كفاءة استخدام الطاقة وإنتاج الطاقة على نحو أكثر استدامة، مع إيلاء المجتمعات الفقيرة والريفية اهتماماً خاصاً.

١٥ - وبحث التقييم باستفاضة في سجلّ البرنامج الإنمائي في الحوكمة، وهي مجال عمل يجمع فيه البرنامج وينفق نحو نصف موارده، في سياق جهد يهدف أساساً إلى المساعدة على تعزيز الخدمات الأساسية، وكذلك المساءلة وسيادة القانون والنُّظُم الانتخابية وبناء السلام. ومع أن البرنامج هو في وضع يؤهله بشكل جيد لتشجيع الإصلاح في مجال الحوكمة، فإن في وسعه القيام بالمزيد للدفع في اتجاه اتباع عمليات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة. ويوصي التقييم بأن يضطلع البرنامج الإنمائي بدور استباقي على نحو أكبر في دعم نُهُج الحوكمة في القطاعات المختلفة، وبأن يكون أكثر إقناعاً في التشجيع على اعتماد إصلاحات على صعيد الحوكمة الديمقراطية. وركّز التقييم بعض الشيء على عمل البرنامج الإنمائي في مجال مساعدة الحكومات على تحسين عمليات الخدمة المدنية، ولا سيما في البلدان التي مرّت بأزمات والتي شددت على حاجتها إلى دعم في مجال الحوكمة يستهدف مهام حكومية حيوية لتحقيق الاستقرار. وأوصى التقييم بأن يحسّن البرنامج الإنمائي دعمه الاستراتيجي للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وللاتفاقات الحكومية الدولية ذات الصلة المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة.

١٦ - وتشكّل *القدرة على التكيف* المجال الرئيسي الثالث لعمل المنظمة، وقد أعيد خلال هذه الفترة تنظيمُ الهيكل الداخلي للمنظمة الخاص بدعم الحد من مخاطر الكوارث ، الأمر الذي أدى عملياً إلى حلّ مكتب مشهود له في منع الأزمات والتعافي منها. ومع ذلك، كانت وحدة الاستجابة للأزمات التابعة للبرنامج الإنمائي فعالة في إيفاد الموظفين والخبراء الاستشاريين، وفي الإفراج بسرعة عن التمويل الأولي اللازم لإطلاق عجلة برامج الإنعاش. ويمثّل الحد من مخاطر الكوارث مجالاً له أوجه تآزر هامة في ظل الدعم المتسارع الاتساع الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان للتكيف مع تغير المناخ. وأوصى التقييم بأن يُبقي البرنامج على القدرة على التكيف بوصفها مجال عمل مستقلا بذاته في إطار الخطة.

١٧ - وفي ما يتعلق بنوع الجنس، يركز التقييم بصفة خاصة على جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تنفيذ استراتيجيته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وعلى إسهاماته في تمكين النساء من خلال تقديم الدعم إلى الحكومات الشريكة. وقد سجّل التقييم بعض مواطن الضعف، من قبيل أوجه القصور في تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، سواء من حيث توفير الموارد لدعم إعداد البرامج الجنسانية أو من حيث تعميم منظور مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع المجالات البرنامجية لعمل البرنامج الإنمائي. وينبغي تحديدا للبرنامج الإنمائي أن يضمن وجود خبرة في المسائل الجنسانية في مجالات برنامجية، من قبيل البيئة والطاقة والاستجابة للأزمات، لا يزال تعميم مراعاة المنظور الجنساني فيها ضعيفاً.

١٨ - في السنوات الأربع الماضية، أوضح البرنامج الإنمائي هيكله التنظيمي وحدد بمزيد من الدقة نُهُجه التنفيذية إزاء *التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*. وسلّم التقرير بدور البرنامج الإنمائي بوصفه الوكيل الإداري لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك بالتحسينات الأخيرة التي أُدخلت على أنشطته في مجالي التخطيط والإدارة. ولا تزال هناك تحديات قائمة فيما يتعلق بتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إعداد البرامج على المستوى القطري، وما زال يتعين على البرنامج الإنمائي إعطاء الأولوية للمجالات المواضيعية التي سيتابع فيها عمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب بصورة أكثر منهجية.

١٩ - ويؤدي *البرنامج العالمي الخامس* وظيفة هامة في تقديم الدعم في مجال السياسات، مكّنت البرنامج الإنمائي من مواصلة المشاركة الفكرية في ساحة التنمية العالمية من خلال المشاركة في الفعاليات الدولية الرئيسية وإدراج الدروس المستفادة على الصعيد القطري في المناقشات العالمية المتعلقة بالسياسات. ومع ذلك، اعتبر التقييم أيضا أن إطار نتائج البرنامج ومؤشراته مبالغ فيها لأنها تشمل نطاق عمل البرنامج الإنمائي في إطار الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك النتائج على الصعيد القطري. ورأى التقييم أن البرامج العالمية تعتبر بنود تمويل، لدعم وظائف الموظفين من أجل تحقيق النتائج على نطاق المنظمة، أكثر منها برنامجا عالميا متميزا، وبناء على ذلك أوصى بأن يقوم البرنامج الإنمائي بتحويل البرنامج العالمي إلى خط خدمات لدعم وظائف الموظفين على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٢٠ - وفيما يتعلق *بالبرامج الإقليمية*، يشير مكتب التقييم المستقل إلى التحديات التي واجهتها الأفرقة أثناء إعادة الهيكلة، بما في تحركات الموظفين من المقر إلى المراكز الإقليمية وداخل ثلاثة من بلدان المراكز الإقليمية المتغيرة. وقد قامت البرامج الإقليمية، بدرجات متفاوتة، بتوسيع نطاق الدعم المقدم للنهُج الجديدة والحلول المبتكرة وبتشجيع إعداد البرامج على الصعيد دون الإقليمي؛ ولكن في بعض المناطق، يتداخل عدد كبير من الأنشطة ذات الصلة بالبلدان مع البرمجة التي تقوم بها المكاتب القطرية. وأوصى المكتب بأن يعيد البرنامج الإنمائي تقييم أدوار المراكز الإقليمية واستدامتها المالية، وبأن يسعي إلى جعلها مراكز تميُّز للابتكار والتعلّم، مع توسيع نطاق التعاون والشراكات مع المؤسسات الإقليمية.

٢١ - وفيما يتعلق *بالفعالية المؤسسية*، خلص التقييم، استنادا إلى التقييم المشترك الذي سبق إجراؤه مع مكتب مراجعة الحسابات والتفتيش التابع للبرنامج الإنمائي، إلى أن هناك بوادر تحسن في البرمجة الأعلى جودة وفي الانفتاح والمرونة والقدرة على التكيف؛ إلا أن بوادر التحسن المذكورة كان لها أثر محدود على تسخير المعارف والحلول والخبرات لتحسين النتائج والفعالية المؤسسية، على النحو المتوخى في الخطة الاستراتيجية. ومن أجل الترويج بشكلٍ أفضل لثقافةٍ قائمة على النتائج، ينبغي لقيادة البرنامج الإنمائي أن تشجع على تهيئة بيئة ترحب بالتفكير الناقد والتعلم المستمر على مستوى المنظمة من أجل تحسين النتائج وتحقيق الفعالية المؤسسية. وفضلا عن إعداد التقارير من أجل تحقيق الامتثال والوقوف على أفضل الممارسات، ينبغي للتركيز أن ينصب على استخدام الدروس المستفادة من أجل تسخير المعارف والحلول والخبرات لتحسين النتائج والفعالية. وينبغي للبرنامج الإنمائي، في بنائه هذه الثقافة، أن يحسن الشفافية والاتصال على أعلى المستويات القيادية في المنظمة، من أجل تشجيع الانفتاح والمشاركة ومواصلة تحسينهما.

٢٢ - وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي بات الآن منظمة أصغر حجما وأكثر وعيا بالتكاليف، لم يُحرز تقدم كاف في الميزنة القائمة على النتائج، كما أن الاستدامة المالية للمنظمة تواجه تحديات تتمثل في تناقص الموارد العادية، وعدم ملاءمة نماذج التمويل، والخسائر في أسعار الصرف. ويوصي مكتب التقييم المستقل بأن ينتقل البرنامج الإنمائي من الميزنة السياسية إلى الميزنة ونهج الإدارة القائمين بدرجة أكبر على أساس المخاطر والنتائج، وتوخي قدر أكبر من الفعالية في ربط النتائج بالموارد. فسيساعد ذلك على تعبئة الأموال وتحسين إبراز الثغرات في الاستثمار للجهات المانحة. ويخضع البرنامج الإنمائي للمساءلة عن خطة استراتيجية مؤسسية دون أن تُرصد له موارد كافية ويمكن التنبؤ بها.

٢٣ - وسيساعد التقييم النهائي للخطة الاستراتيجية - التي لاقت ترحيبا من البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي وحازت رد فعل إداريا قويا من المدير - على تعزيز عمل البرنامج الإنمائي في المستقبل وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

تتبع تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل[٢]

٢٤ - في عام ٢٠١٧، استعرض مكتب التقييم المستقل المتابعة السابقة التي أجراها البرنامج الإنمائي لتقييم البرامج المواضيعية والقطرية. وتأتي الغالبية العظمى من توصيات التقييم مشفوعة بردود الإدارة التي تبين الإجراءات الرئيسية المحددة؛ ومع ذلك يتسم التنفيذ الفعلي بالتفاوت وإعداد التقارير بالضعف. فلم تنفذ إلا ٥٥ في المائة من الإجراءات الرئيسية (على نطاق ٦٢ تقريرا خضعت للتحليل) في حين أن النسبة المتبقية منها: (أ) ''بدأت بالفعل أو مستمر تنفيذها دون أن تحدَّد لها مهلة نهائية'' (٢٩ في المائة)؛ (ب) أو متأخرة (١٠ في المائة)؛ (ج) لم يبدأ تنفيذها بعد (٤ في المائة)؛ أو (د) أشير إليها على أنها لم تعد ذات صلة (٢ في المائة). وتعزيزا للرقابة والتنفيذ، سيعزز المكتب المبادئ التوجيهية المتعلقة بمتابعة الإجراءات الرئيسية ووضع جداولها الزمنية، وسينقح قاعدة بيانات مركز الموارد التقييمية لتحسين تتبع الإجراءات المتخذة، وسيشرف بانتظام على نتائج الإجراءات المتخذة استجابة لتوصيات التقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل، ويجري متابعة لتلك النتائج مع البرنامج الإنمائي.

التقييمات المستقلة للبرامج القطرية، ٢٠١٧

٢٥ - في عام ٢٠١٧، أتم مكتب التقييم المستقل انتقاله النهائي من تقييمات النتائج الإنمائية إلى التقييمات المستقلة للبرامج القطرية، وانتهى من إعداد الصيغة النهائية للمنهجية الجديدة المتبعة في نهج عمله. وخضع أكثر من ١٠٠ بلد للتقييم في إطار تقييمات النتائج الإنمائية منذ عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠١٧، أجريت تقييمات مستقلة للبرامج القطرية في ثمانية بلدان هي: بوتان، وتوغو، ورواندا، وشيلي، والفلبين، وجمهورية الكونغو، والكويت وناميبيا؛ وستكون مشفوعة بوثائق البرامج القطرية التي ستقدم إلى المجلس في عام ٢٠١٨.

٢٦ - وتعيد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ التأكيد على أن المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي هي العمود الفقري للمنظمة على الصعيدين البرنامجي والتنفيذي. ولا تزال وثائق البرامج القطرية، التي تُعد بالتعاون مع الحكومات في بداية كل دورة جديدة، هي الوثائق الرئيسية التي تحدد الوجهة الاستراتيجية لتعاطي البرنامج الإنمائي مع البلدان على مدى دورة التخطيط التي تمتد أربع أو خمس سنوات. وبداية من عام ٢٠١٨، سيغطي مكتب التقييم المستقل نسبة ١٠٠ في المائة من التقييمات المقدمة إلى المجلس في أي سنة من السنوات. وبغية تلبية طلب المجلس تقييم جميع البرامج القطرية التي أوشكت على بلوغ نهاية دورتها، تم تعزيز وتوسيع فريق التقييمات المستقلة للبرامج القطرية. وفي الوقت نفسه، وبغية ضمان جودة التقييمات في إطار تخفيض الميزانية المعتمدة، فرض المكتب تشديدا أكبر على المقاربة المنهجية المتبعة لإتاحة إنجاز التقييمات في وقت أسرع.

النظام الأساسي لمكتب التقييم المستقل

٢٧ - في إطار عملية إصلاح التقييمات المستقلة للبرامج القطرية وإضفاء الطابع المهني على مجمل وظيفة التقييم، انتهى مكتب التقييم المستقل من إعداد الصيغة النهائية لنظامه الأساسي الذي ينص بالتفصيل على ولاية المكتب وسلطته ومسؤوليته ويحدد كيفية إجراء التقييمات المواضيعية والتقييمات على

(٢) يقدم هذا التقرير كإضافة للتقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧ لكي يطلع عليه المجلس التنفيذي.

المستوى القطري وكيفية تفعيل استقلاليته. وسيعرض المكتب الصيغة النهائية لنظامه الأساسي على إدارة البرنامج الإنمائي ومكاتب البرامج قبل تعميم تنفيذه في عام ٢٠١٨.

ثالثا – تعزيزُ ثقافةِ وممارسةِ التقييم على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٧

٢٨ – يتسم مكتب التقييم المستقل بحكم طبيعته وموقعه بميزة استراتيجية تمكِّنه من أن يكون جهة نافذة، نظرا لدوره في الأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وولايته الخاصة في مجال التقييم. وينبغي لإجراءات التدخل في المجال الإنمائي، سواء التي تقودها الحكومات أو الشركاء في التنمية مثل الأمم المتحدة، أن تستند إلى الدروس المستفادة من التقييم وإلى مبدأي الشفافية والمساءلة. فالسعي إلى تحقيق الأهداف المعيارية، مثل الشفافية والمساءلة، يتسق مع قيم الأمم المتحدة ومبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومعاييره. وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، يبرز الطلب على مهام التقييم المستقلة تماما على نحو متزايد ويتضح من خلال التغييرات الجاري إدخالها على سياسات التقييم في العديد من مؤسسات الأمم المتحدة. وتشهد التعليقات التي تلقاها المكتب من مجلسه التنفيذي والحكومات الشريكة على تنامي الطلب العالمي على التعليقات التي تتسم بالمصداقية والاستقلال على الأداء، وتعكس الأهمية التي تحظى بها إشاعة ثقافة المساءلة والحفاظ عليها. ويطلب ممولو التنمية معرفة مستوى القيمة المضافة عندما تحصل مؤسسات الأمم المتحدة على الأموال أو تُنسد إليها المسؤوليات.

المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية لعام ٢٠١٧

٢٩ – في عام ٢٠١٧، نظم مكتب التقييم المستقل المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية في اسطنبول في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، الذي ضمَّ أكثر من ٥٠٠ مشارك من أكثر من ١١٠ بلدا تحت شعار ”الناس والكوكب والتقدم المحرز في عصر أهداف التنمية المستدامة“. وأتاح المؤتمر وحلقات العمل والعروض التي سبقته فرصةً للمسؤولين الحكوميين والشركاء في التنمية لتبادل الخبرات والاستفادة من مشاركتهم في التقييم وخطة أهداف التنمية المستدامة. ويُعد الإقبال الذي لم يسبق له مثيل في المؤتمر، والذي تجاوز العدد الأصلي المستهدف البالغ ٣٠٠ مشارك، شهادة على الاهتمام المتزايد من جانب الحكومات الوطنية بتصميم نظم تقييم شاملة وذات مصداقية.

٣٠ – وكان هذا المؤتمر هو الخامس في سلسلة مؤتمرات تُعقد كل سنتين بشأن قدرات التقييم الوطنية، استضيفَ كل منها في منطقة مختلفة[٣]. وتشارك في استضافة مؤتمر عام ٢٠١٧ البرنامجُ الإنمائي، ومكتب التقييم المستقل، والمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وحكومة تركيا، بدعم تقني من جمعية التقييم الأوروبية. وسبق المؤتمرَ عقد ١٣ حلقة عمل تدريبية تقنية على مدى يومين في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويدل الارتفاع غير المتوقع في الطلب على حلقات العمل على الاهتمام بالتدريب في مجال التقييم، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣١ – وعلى مدى ثلاثة أيام، أتاحت أكثر من ٣٠ جلسة من جلسات المؤتمر فرصا متعددة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين الأقران، وإجراء مقارنات بين النظري والواقعي من جانب الأكاديميين

(٣) يلي المؤتمرُ المعني بقدرات التقييم الوطنية لعام ٢٠١٧ انعقادَ مؤتمرات بانكوك لعام ٢٠١٥ وساو باولو لعام ٢٠١٣ وجوهانسبرغ لعام ٢٠١١ والدار البيضاء لعام ٢٠٠٩ (http://web.undp.org/evaluation/nec/nec.shtml).

والممارسين في مجالي التقييم والتنمية، وإجراء مناقشات بين جهات التقييم والجهات الخاضعة للتقييم، وطرح الأفكار بشأن الأسئلة التوجيهية للمؤتمر: في السياق الإنمائي الراهن السريع التطور وفي إطار أهداف التنمية المستدامة، إلى أي مدى تحتاج مبادئ وممارسات التقييم إلى تغيير؟ وما هي الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة إلى قدرات التقييم الوطنية؟

٣٢ - وبفضل المساهمات السخية المقدمة من حكومات السويد وفنلندا والنرويج وهولندا، تمكن مكتب التقييم المستقل من وضع برنامج مِنح لمساعدة المشاركين القادمين من البلدان المؤهلة للاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية، على حضور المؤتمر. وحصل ما مجموعه ٧١ مشاركا على منحة كاملة، غطت تكاليف سفرهم وإقامتهم وتسجيلهم.

دعم مكتب التقييم المستقل لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وانخراطُه في العمل معه

٣٣ - يواصل مكتب التقييم المستقل دعم واستضافة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وهو شبكة طوعية مؤلفة من ٤٧ وحدة مسؤولة عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها. وبالإضافة إلى أن المدير كان يشغل منصب نائب رئيس الفريق في عام ٢٠١٧، استضاف المكتب أمانة الفريق، وتحمل مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من تكاليف موظفي أمانة الفريق، بما في ذلك تخصيص نسبة ٢٠ في المائة من وقت نائب المدير للقيام بدور المنسق التنفيذي للفريق؛ ونسبة ١٠٠ في المائة من تكاليف أخصائي برامج؛ والإسهامات المقدمة من أخصائي عمليات، وأخصائي تكنولوجيا المعلومات، وغيرهما من الموظفين فضلا عن تكاليف التشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم البرنامج الإنمائي أيضا في رسم العضوية السنوي للفريق ويتولى رعاية بعض من أنشطة برنامج عمل الفريق.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٧، استمر مدير مكتب التقييم المستقل في قيادة الفريق العامل الثالث التابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (فالتقييم يوجه المبادرات والطلبات الطارئة على نطاق المنظومة) الذي واصل في عام ٢٠١٧ مناقشة تعزيز تنسيق التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، واستخدام التقييم لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وقد التقى رئيس الفريق ومدير المكتب بنائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد وعملا معها على نحو وثيق من أجل مناقشة التقييم على نطاق المنظومة في إطار إصلاح الأمم المتحدة تمهيدا لتعزيز ودعم التحرك نحو مزيد من المساءلة والتعلم على المستوى الجماعي. ودعم المكتب أيضا فريق التقييم ومثَّله أثناء منتدى السياسات الرفيع المستوى الذي عقد في تموز/يوليه، حيث قدم التقييم بوصفه آلية لعملية وطنية فعالة لمتابعة واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التأثير على التقييم العالمي والتوعية به والدعوة إليه

٣٥ - خلال هذا العام، شاركت إدارة مكتب التقييم المستقل وموظفوه في عدد من مناهج التعلم على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية وأنشطة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في إطار مواصلة التركيز العالمي على التقييم وإدماج الأداة الرئيسية اللازمة لهذه المراقبة والمساءلة والشفافية.

٣٦ - وشارك مكتب التقييم المستقل في أسبوع التقييم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي نظم في المكسيك في حزيران/يونيه، فضلا عن فعاليات أخرى في المنطقة تهدف إلى مواصلة تعزيز تقييم

أهداف التنمية المستدامة. وشارك المكتب أيضا في منتدى بيشكيك للتقييم العالمي الذي نظم في قيرغيزستان، بالإضافة إلى تقديم دعم متواصل إلى الاجتماعين اللذين عُقدا في عام ٢٠١٧ للشبكة المعنية بالتنمية والتقييم المنبثقة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث مثَّل المكتب مصالح البرنامج الإنمائي وآراءَه. وفي عام ٢٠١٧، دعيت إدارة المكتب وموظفوه إلى النرويج، واليابان، وواشنطن العاصمة، من أجل المشاركة ومناقشة تجاربهم في مجال التقييم، والدور الذي تؤديه الاستقلالية في جميع أعمال المكتب، ودور التقييم في النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

الاتصالات والتواصل

٣٧ - ما زال مكتب التقييم المستقل ينوع أدوات اتصالاته ويوسع نطاقها للوصول إلى فئات جديدة من الجمهور، وزيادة جدوى التقييم، والتشجيع على تبادل النتائج على نطاق أوسع، وقد شمل ذلك إعداد عدد من التقارير ومنتجات الدعوة وإقامة حوار مستمر من خلال منتدياته الاجتماعية. وسجلت التحليلات على الموقع الشبكي لمكتب التقييم المستقل ما يزيد عن ٠٠٠ ١٤٠ زائر في عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠ متتبِّع على تويتر. وأطلق المكتب في عام ٢٠١٧ موقعاً شبكيا تم تحديثه بغية تحسين إمكانية استخدامه على نطاق جميع الأجهزة الإلكترونية وإتاحة المجال لخوض تجربة تفاعلية، مع زيادة للسرعة وتحسين للتصفح على الصعيد العالمي.

٣٨ - وما فتئ مركز الموارد التقييمية، بوصفه مستودعا للتقييمات على نطاق الوكالة، يوسع قاعدة بياناته المفصلة لتقارير التقييم والاختصاصات التي يضعها وينفذها البرنامج الإنمائي ككل، مما يزيد من تعزيز الشفافية في المنظمة ككل. ويحوي الموقع الشبكي الآن ما يزيد عن ٠٠٠ ٤ تقييم واختصاص، ووصل عدد عمليات التنزيل إلى ٥٠٠ ٣٤ تنزيل في عام ٢٠١٧.

التقييمات التي تعد بإشراف البلدان في عصر أهداف التنمية المستدامة

٣٩ - توفر التوجيهات الوطنية لتشخيص التقييم، وهي مبادرة جديدة يضطلع بها مكتب التقييم المستقل لدعم تعزيز وظيفة التقييم الوطني، أدوات تشخيص تدريجي للقدرات وإجراءات في مجال وضع إطار تقييم قطري للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، الذي يتضمن الأهداف. ومن المتوخى وضع الأداة التوجيهية والإلكترونية قيد التجربة في عام ٢٠١٨. وهي مصممة على نحو يمكنِّ الكيانات الحكومية من استخدامها وهي أداة مرنة يمكن استخدامها على جميع المستويات الحكومية سواء كانت على مستوى الاتحاد أو الإقليم/الولاية أو السلطات المحلية.

رابعا - الإشراف على التقييم اللامركزي ودعمُه

الاستثمار في التقييم لعام ٢٠١٧

٤٠ - في عام ٢٠١٧، أنفق البرنامج الإنمائي مبلغاً قدره ٢١،٧٣ مليون دولار على التقييم، أي نسبة ٠،٤٨ في المائة من الأموال الأساسية وغير الأساسية المخصصة لاستخدام صندوق البرنامج الإنمائي[٤].

(٤) يتضمن التقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن عام ٢٠١٧ تفاصيل استخدام أموال أساسية وغير أساسية قدرها ٤،٥ بليون دولار.

ويمثل هذا المبلغ زيادة في النفقات مقارنة بالمبلغ المسجل في عام ٢٠١٦، حيث أنفق مبلغ قدره ١٩،٨٥ مليون دولار، مع أن النسبة المئوية للميزانيات الأساسية وغير الأساسية لا تزال مماثلة[٥]. وقد استخدم مكتب التقييم المستقل ميزانية قدرها ٩،٠٣ مليون دولار لتغطية تكاليف كل من التقييمات والأنشطة المؤسسية وتكاليف الموظفين والإيجار. وبلغت النفقات المخصصة على مستوى المكاتب القطرية للتقييمات والمساءلة عن التقييم وتكاليف الموظفين ما قدره ١٠,٥٦ مليون دولار (التقرير السنوي الموجه لبيان النتائج لعام ٢٠١٧). وعلى مستويي المقر والمكاتب الإقليمية، خُصص مبلغ قدره ٢،١٧ مليون دولار للتقييم، يشمل تكاليف الموظفين والتقييم[٦].

٤١ - ومع أن سياسة التقييم تدعو إلى توخي الوضوح في تمويل التقييم وتحديد مهام الرصد والتقييم، فإن صورة تخصيص الميزانية والموارد ما زالت غير واضحة على كل من الصعد القطري والإقليمي والعالمي، ويمكن على ما يبدو نقل مخصصات التمويل على نطاق المنظمة[٧]. وسيكون من الضروري مستقبلاً إعطاء توجيهات واضحة بشأن تخصيص الموارد المالية والبشرية للمكاتب الإقليمية والقطرية بغية تحديد تكاليف الرصد والتقييم واستيعاب جميع المصروفات المتصلة بالتقييم والفترات الزمنية المخصصة له.

تنفيذ التقييم اللامركزي المقرر لعام ٢٠١٧

٤٢ - أنجز مقر البرنامج الإنمائي ومكاتبه القطرية والإقليمية ٣١٥ تقييماً مقررا لعام ٢٠١٧. ويمثل هذا الإنجاز زيادة في عدد (وميزانية) التقييمات اللامركزية التي أجريت، مقارنة بتلك (٢٨٣) التي أُجريت في عام ٢٠١٦، ويحقق معدل امتثال عاليا مقارنة بما كان مخططا له (٨٩ في المائة).

٤٣ - وطرأت زيادة في عدد تقييمات مشاريع البرنامج الإنمائي التي أجريت فبلغ ١٥٨ مقارنة بـ ١٢٧ تقييماً أجري في عام ٢٠١٦. غير أن التقييمات الإلزامية لا تزال تشكل نسبة كبيرة من خطط التقييم وإجرائه. ففي هذا العام، شكلت التقييماتُ الإلزامية، مثل التقييمات والاستعراضات النهائية وفي منتصف المدة التي يجريها مرفق البيئة العالمية وتقييماتُ النتائج التي يجريها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، نسبةَ ٥٠ في المائة من التقييمات الإلزامية التي أنجزت. وما زالت تقييمات مرفق البيئة العالمية تشكل ثلث كل التقييمات (٣٥ في المائة في عام ٢٠١٧). وقد توقف نوعاً ما المنحى الهبوطي في التقييمات اللامركزية الذي سُجل في عام ٢٠١٦، وشهد عام ٢٠١٧، وفق ما أشير إليه، زيادة في عدد التقييمات.

٤٤ - ويلتزم البرنامج الإنمائي سنوياً بإجراء عدد كبير من التقييمات اللامركزية من أجل تعزيز قدرته على استخلاص العبر وتحسين تنفيذ مشاريعه وبرامجه. ولا تزال المبادئ التوجيهية القائمة بشأن ما ينبغي

(٥) أفاد تقييم النتائج الإنمائية لعام ٢٠١٦ بأن مبلغاً قدره ١٩،٨٥ مليون دولار قد أنفق على التقييم، وهو ما يشكل نسبة ٠،٤٤ في المائة من الموارد الأساسية وغير الأساسية من ميزانية الإنفاق المرصودة البالغة ٤،٤٨ مليون دولار وقت إعداد تقييم عام ٢٠١٧.

(٦) تشمل ميزانية المكاتب القطرية المستقاة من التقرير السنوي الذي يركز على تبيان النتائج لعام ٢٠١٧ تكاليف التقييم والموظفين. وتستند تكاليف المكاتب الإقليمية إلى بيانات التقييم الصادرة عن مركز الموارد التقييمية والتكاليف التقديرية لموظفي التقييم لتغطية تكاليف موظفي الرصد والتقييم المتفرغين والعاملين بدوام جزئي.

(٧) بلغ مجمل الإنفاق على الرصد والتقييم الذي سُجل من خلال التقرير السنوي الذي يركز على تبيان النتائج ما قدره ٥٨ ٧٦٢ ٣٤٣ دولارا خلال عام ٢٠١٧. ومثل الإنفاق على التقييم نسبة ١٩،٥ في المائة من هذا المبلغ.

أن يخضع للتقييم مبادئ مرنة، وهو ما يؤدي إلى تباين كبير فيما بين الوحدات المنفِذة من حيث ما تنوي تقييمه عند وضعها خطط التقييم. وفي الوقت ذاته، تفتقر حافظة التقييمات الجاري القيام بها حاليا إلى الاستقلالية التامة. ونتيجة لذلك، لا يكفل نهج التقييم اللامركزي الذي يتّبعه البرنامج الإنمائي وحافظته السنوية للتقييمات مساءلة وشفافية كاملتين في التنفيذ.

تخطيط التقييم مقابل التنفيذ

٤٥ - أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٧، أفاد مكتب التقييم المستقل عن إجراء ٥٠٥ تقييمات لامركزية مقررة لعام ٢٠١٧، بميزانية إجمالية قدرها ١٥،٥ مليون دولار[٨]. وفي الوقت ذاته، أعرب المكتب عن قلقه إزاء هذا الهدف الطموح، وهو قلق كرر الإعراب عنه أثناء حلقات عمل التخطيط الإقليمي التي عقدت في عام ٢٠١٧. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بلغ عدد التقييمات المقررة ٥٦٣ تقييماً (بقيمة ١٨،٥ مليون دولار). وفي الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عُدلت خطط التقييم المقررة لهذا العام بإلغاء نسبة ٤٠ في المائة من الخطط أو تغيير مواعيد الإنجاز إلى ما بعد عام ٢٠١٧[٩]. ومع أن إدخال بعض التعديلات على الخطط قد يكون مبرراً بالنظر إلى مقتضيات تنفيذ المشاريع (مثل تأخر الموافقة على مشاريع معينة وبدء تنفيذها)، فإن من الضروري توضيحُ كيفية تخطيط التقييم وإجراءات ومبررات إدخال تعديلات على خطط التقييم وتعزيزُ الرقابة لضمان استيفاء التزامات التقييم التي قُدمت في بداية دورة البرنامج القطري. وسيعزز المكتب عمليتي التتبع والإبلاغ داخل مركز الموارد التقييمية لضمان سهولة الإشراف على التغييرات وتحديدها لرصد التزامات التقييم التي قدمت في بداية الدورة.

٤٦ - وتشير البيانات الأولية إلى وجود ٤٦٠ تقييما لا مركزيا مقررا لعام ٢٠١٨ بميزانية تبلغ ١٥،٥ مليون دولار[١٠].

تقييم جودة التقييمات اللامركزية

٤٧ - لم تُدخَل أي تعديلات على أداة تقييم الجودة في عام ٢٠١٧ لضمان اتساق النتائج؛ ومع ذلك، فقد جرى الآن توسيع النطاق ليشمل جميع التقييمات، بما فيها تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية[١١]. وبيَّنت عمليةُ تقييم الجودة لعام ٢٠١٧ انخفاضا في الجودة مقارنةً بعام ٢٠١٦ إذ تدنت النسبة المئوية للتقييمات التي حصلت على تقديرٍ مرضٍ من ٢٨ إلى ٢٠ في المائة. وفي عام ٢٠١٧، حصلت نسبة ١ في المائة من التقييمات على تقديرٍ مرض للغاية (٣)، و٢٠ في المائة على تقديرٍ مرضٍ (٥٢)، و ٥٣ في المائة على تقديرٍ مرضٍ إلى حد ما (١٣٨). في حين كانت جودة ٢٦ في المائة (٦٨ بميزانية تبلغ مليوني دولار) أدنى بكثير من معايير البرنامج الإنمائي[١٢].

(٨) بيانات مركز موارد التقييم المقدمة في الجلسة غير الرسمية للمجلس التنفيذي المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٩) شملت التغييرات تقييمات جديدة مضافة إلى الخطط، وتقييمات محذوفة وتغييرات لموعد الإنجاز.

(١٠) بيانات مركز الموارد التقييمية، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١١) في عام ٢٠١٦، لم تخضع تقييماتُ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو تقييماتُ البرامج القطرية التي أُجريت بتكليف من المكاتب القطرية أو التقييماتُ المواضيعية لعملية تقييم الجودة.

(١٢) حتى آذار/مارس ٢٠١٨، كان قد أُنجز ٢٦١ تقييما لتقييمات الجودة.

٤٨ - وأتت جودة التقييم عبر المناطق متفاوتة إلى حد ما، وأظهرت الدول العربية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعض التحسن مقارنة بعام ٢٠١٦. وسيجرى تحليل أكثر تفصيلا لنتائج تقييم الجودة خلال عام ٢٠١٨، وسيُقترح إدخال تغييرات على كيفية إدارة التقييم في المبادئ التوجيهية المحدَّثة وذلك في محاولة لتحسين جودة التقييم ولوقف حصول مزيد من التدهور في الجودة. وسيتعين على البرنامج الإنمائي كفالة اتّباع نظامٍ يتيح ممارسة قدرٍ أكبر من الرقابة في مجالي التنفيذ والموافقة، يعمل على توفير توجيهات واضحة بشأن الاختصاصات الرديئة وعلى استبعادها، ويستعرض ويستبعد التقييمات الرديئة للجودة.

الامتثال لخطة التقييم

٤٩ - سجل ١٧ بلدا من البلدان الـ١٩ التي أُنجزت خططها في عام ٢٠١٧ نسبةَ امتثال بلغت ١٠٠ في المائة، في حين أُنجزت خطتان جزئيا، وأُنجز أكثر من ٧٥ في المائة من التقييمات. غير أن ذلك لا يعكس أنه في الإمكان تعديل خطة التقييم مرات عدة خلال دورة الخطة؛ ومع أن المكاتب القطرية قد تكون ممتثلة للخطط في نهاية الدورة، فإنها قد لا تكون ممتثلة تماما لخطط تقييمها الأصلية أو لروح تلك الخطط. وكما سبق ذكره، فإن مكتب التقييم المستقل يضمن رقابة أكثر تفصيلا على الخطط على مدى فترة تطبيقها لتكوين صورة أوضح عن الامتثال.

دعم التقييم اللامركزي في عام ٢٠١٧

٥٠ - عطفا على الطلبات المقدمة من المجلس التنفيذي، وكما جرى بيانه والاتفاق عليه في خطة التقييم لعام ٢٠١٦ والتقارير السابقة المقدمة إلى المجلس التنفيذي (DP/2016/13 و DP/2017/20)، التزم مكتب التقييم المستقل التزاما تاما في عام ٢٠١٧ بتعزيز وظيفة التقييم على المستوى اللامركزي ودفعَ بعدد من المبادرات قدما، المضطلع بها بتعاون وثيق مع المكاتب الإقليمية. وسبق للمكتب أن حدد استراتيجيته الرامية إلى دعم التقييم اللامركزي، التي تركز على خمسة مجالات رئيسية تقدم الدعم بصورة مباشرة لتنفيذ التقييمات اللامركزية وتعزيز الرقابة على تخطيط وتنفيذ التقييم اللامركزي.

٥١ - *وبلغت الصيغة المنقحة لأداة تقييم الجودة* الآن سنتها الثانية من التنفيذ، وهي تنقل للمكاتب الإقليمية والقطرية أصداء جودة التقييمات المكلَّف بإجرائها على نطاق المنظمة بما يتيح أخذ العِبر من التنفيذ واتخاذ الإجراءات لمعالجة التقييمات الرديئة الجودة[١٣].

٥٢ - وفي عام ٢٠١٧، *نُظمت حلقات عمل للتدريب وفي مجال الحصول على الأصداء مع المكاتب الإقليمية والقطرية* لمعرفة كيفية استقاء الأصداء من جهات الاتصال المعنية بالرصد والتقييم وموظفين آخرين من البرنامج الإنمائي بشأن احتياجات المكاتب القطرية لتعزيز التقييمات اللامركزية. وأتاحت لمكتب التقييم المستقل حلقاتُ عمل المكاتب الإقليمية، التي تتلقى دعما ماليا من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، توفيرَ التدريب والتوجيه بشأن التخطيط للتقييم وإعداد ميزانيته وتنفيذه واستخدامه لجهات الاتصال المعنية بالرصد والتقييم ولإدارة المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي ومستشاريها وموظفيها. ونُظمت حلقات العمل هذه على مدى عام ٢٠١٧ وقد كانت منسجمة مع دورات تدريبية إقليمية أخرى على التخطيط، شملت وضع وثيقة البرنامج القطري ونظرية التغيير؛ وقد نجحت حلقات العمل

(١٣) http://web.undp.org/evaluation/documents/quality-assessment/DE_QA_2016.pdf.

هذه في توفير تمويل كلي أو جزئي لإدراج ١٢٦ جهة اتصال من ١٢١ بلدا، معنية بالرصد والتقييم تابعة للمكاتب القطرية[١٤].

٥٣ - وتناولت حلقات العمل الإقليمية مجموعة متنوعة من قضايا وشواغل التقييم وكانت، في حالات كثيرة، التدريب الأول في مجال التقييم الذي تتلقاه بعض جهات الاتصال المعنية بالرصد والتقييم وموظفون آخرون. بدأت حلقات العمل التعريف بسياسة التقييم الجديدة، وقدمت التحليل المفصل والتوجيهات بشأن نُهُج التقييم المتبعة حاليا وأوجه التباين الكبيرة التي تظهر في مضمون الخطط وميزانياتها بين البلدان والمناطق. وأُجريت مناقشة مستفيضة بشأن التوجيهات الحالية المتعلقة بإجراء التقييم، والتُمست الأصداء المتعلقة بالتحديث المقبل للفرع الذي يتناول التقييم في دليل التخطيط لنتائج التنمية ورصدها وتقييمها (الذي نُشر في عام ٢٠٠٩ وأُلحقت به بعض التحديثات في عام ٢٠١١). وحظيت حلقات العمل بتقدير كبير، وجرت المطالبة من جهات عدة بتنظيم مزيد من حلقات العمل في عام ٢٠١٨ لمواصلة توضيح كيفية التخطيط للتقييم وإعداد ميزانيته ومسائل أخرى.

٥٤ - وقد نُقحت قاعدة بيانات مركز الموارد التقييمية والخبراء الاستشاريين المعنيين بالتقييم بغية دعم المكاتب القطرية والإقليمية في إجراء تقييماتها اليومية والإشراف على التقييم. وتشمل التنقيحات تعزيز قاعدة بيانات الخبراء الاستشاريين، وإتاحة الوصول إلى عمليات تقييم الجودة والإبلاغ عنها. والعمل جارٍ على إدخال مزيد من التعديلات الأخرى.

٥٥ - *وقد بدأ تنقيح وتحديث المبادئ التوجيهية للتقييم (٢٠٠٩)* وسيُنجزان في عام ٢٠١٨.

٥٦ - وسيعمل مكتب التقييم المستقل على تطوير القدرات على إجراء التقييم وتقديم التدريب ومنح الشهادات في هذا المجال استنادا إلى المبادئ التوجيهية المنقحة لتمكين جميع جهات الاتصال المعنية بالرصد والتقييم وموظفي البرنامج من الحصول على المهارات التقنية التي تمكِّنهم من إجراء التقييمات.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

٥٧ - واصل مكتب التقييم المستقل تقديم الدعم إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (صندوق المشاريع الإنتاجية) وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بصفات شتى في عام ٢٠١٧. وشمل ذلك تقييم الجودة الكامل لجميع التقييمات التي اضطلعت بها هاتان الهيئتان في عام ٢٠١٧ فضلا عن إبداء تعقيبات مفصلة وتقديم التعاون والتوجيه بشأن وضع الإطار الاستراتيجي لصندوق المشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما يتواءم مع وضع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وتقديمها إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٨.

٥٨ - وواصل الصندوق الاستثمار بكثافة في مهمة التقييم التي اضطلع بها في عام ٢٠١٧، إذ أنجز تقييمين خارجيين لمشروعين أحدهما في منتصف المدة والآخر نهائي وهما: المبادرة العالمية للتمويل المحلي، التي تستحدث نُهُجا لتمويل القطاعين العام والخاص للهياكل الأساسية في مرحلتها الأخيرة في أوغندا وبنن وتنزانيا، وبرنامج البداية النظيفة العالمي الذي يشجع على زيادة تمويل الأسواق وتنميتها من أجل

(١٤) الدول العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وآسيا والمحيط الهادئ في أيار/مايو ٢٠١٧، وأفريقيا في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٧، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

التوصل إلى حلول تعتمد الطاقة النظيفة لصالح الفقراء في إثيوبيا وأوغندا وكمبوديا وميانمار ونيبال. وبدأ إجراء تقييم ثالث في عام ٢٠١٧ أُنجِزَ في عام ٢٠١٨ للمرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي، الذي يهدف إلى زيادة حجم التمويل المتاح للحكومات المحلية في أقل البلدان نموا من أجل التكيف مع تغير المناخ. ويهدف تقييم رابع، أُطلق في عام ٢٠١٧ للبرنامج المعني بالخدمات النقدية المتنقلة لفائدة الفقراء التابع لصندوق المشاريع الإنتاجية إلى دعم توسيع نطاق الخدمات المالية المتنقلة المستدامة وغير المعتمدة على الفروع المصرفية والمقدمة للفقراء في البلدان النامية. وبلغت نفقات التقييم الإجمالية لهذا العام ٨٦٥ ٦٩١ دولارا (بما في ذلك ٠٠٠ ٣٢ دولار من مكتب التقييم المستقل رُصدت لاستعراض قياس النتائج)، مستمدة من الموارد الأساسية وغير الأساسية على حد سواء. ويمثل ذلك المبلغ ما يزيد قليلا عن ١ في المائة من مجموع نفقات صندوق المشاريع الإنتاجية ويشمل تكاليف التقييمات وتكاليف التشغيل لوحدة التقييم التابعة للصندوق، بما في ذلك تكاليف توظيف أخصائي تقييم ومحلل للتقييم.

٥٩ - ودعما للإطار الاستراتيجي الجديد لصندوق المشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أوعزت وحدة التقييم التابعة للصندوق بإجراء استعراض خارجي لنظام الصندوق الخاص بقياس النتائج، بتمويل من مكتب التقييم المستقل. كما أشرفت على عملية استعراض توليفية لخصت نتائج التقييم الرئيسية في سياق الإطار الاستراتيجي، ودعمت، من منظور قابلية التقييم، وضعَ تصوُّر وصياغةً مبكرة لمصفوفة النتائج والموارد المتكاملة الجديدة للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأعدت وحدة التقييم أيضا خطة تقييم للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أُرفِقت بالإطار الاستراتيجي تحدِّد سلسلة من التقييمات ذات الأولوية التي يتعين إجراؤها على صعيدي المشروع والبرنامج، ورهنا بتوافر الموارد، على الصعيدين الاستراتيجي والمواضيعي الأوسع نطاقا.

٦٠ - وبلغت ميزانية برنامج متطوعي الأمم المتحدة المخصصة للتقييم في عام ٢٠١٧ نحو ٠٠٠ ٢٧١ دولار، استُمِدت من الموارد الأساسية وغير الأساسية، بما في ذلك صناديق التبرعات الخاصة. وغطت الميزانية تكاليف تقييمين من التقييمات على مستوى المؤسسة وتقييم واحد لمشروع ومرتب أخصائي تقييم واحد.

٦١ - وفي عام ٢٠١٧، أنهى برنامج متطوعي الأمم المتحدة المرحلة الأولى من خطة التقييم الانتقالية بإجراء تقييمين كانا قد حُدِّدا في عام ٢٠١٦ لتلبية الاحتياجات الفورية من المعلومات على صعيد المنظمة. وشمل ذلك تقييم الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتقييم عمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتضمن هذان التقييمان مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة وركّزا على توصيات هامة وعملية لإثراء برنامج العمل المستقبلي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وأتاح هذان التقييمان فرصة المساءلة عن النتائج التي تحققت خلال فترة الإطار الاستراتيجي الممتدة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، وقدما توصيات يجري تنفيذها لتعزيز ودعم الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والتغيير التنظيمي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، واصل البرنامج تقديم الدعم التقني وضمان الجودة للتقييمات اللامركزية للمشاريع؛ وأنجز التقييم النهائي للدعم الذي يقدمه برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى البرنامج الثاني لتطوير الحكم المحلي والتنمية المجتمعية في نيبال. وعلاوة على ذلك، شُرِع في إجراء تقييمين لمشروعين يُقيِّمان مباشرةً نتائج عمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة بشأن الهياكل الأساسية للمتطوعين يُتوقَّع

إنجازهما في الربع الأول من عام ٢٠١٨. وسيوفر هذان التقييمان معلومات مباشرة وذات صلة لإثراء عمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة في المستقبل بشأن العمل التطوعي.

٦٣ - ومن أجل تعزيز التخطيط الفعال لأعمال التقييم وضمان الجودة، واستجابة للتوصيات الصادرة عن تقييم الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يقوم البرنامج بإجراء تقدير لمدى قابلية تقييم إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ومن شأن ذلك أن يُثري مباشرة خطة عمل التقييم المقبلة للبرنامج وأن يُحسِّن آليات الإبلاغ للإطار الاستراتيجي الجديد. وأخيرا، ستؤدي العملية الحالية المتعلقة بوضع التوجيهات الخاصة بالبرنامج من أجل الرصد والتقييم إلى دعم تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج على جميع مستويات البرنامج ومعالجة عمليات الرصد والتقييم.

سادسا - التوظيف والتمويل في عام ٢٠١٧

٦٤ - يعتمد التقييم المستقل اعتمادا كبيرا على نهج ثلاثي يجمع بين المنظورات والأساليب ومجموعات البيانات الإثباتية. وعلى نحو مماثل، تمثل رعايةُ تنوع الاختصاصات الثقافية والمهنية وتنميةُ هذا التنوع منذ عام ٢٠١٢ أولوية متكاملة في تطوير عمل مكتب التقييم المستقل وهما الأساس الذي يستند إليه المكتب في استقدام الموظفين والتوظيف ووضع ترتيبات الإدارة الداخلية ومجموعة الممارسات المنهجية.

ملاك موظفي مكتب التقييم المستقل

٦٥ - في عام ٢٠١٧، أنشأ مكتب التقييم المستقل هيكلا رسميا لقسم ليحل محل هيكل اللجنة شبه الرسمي السابق. وتسنى القيام بذلك إثر عدد من المستجدات شملت صدور الموافقة على طلب لاستقدام موظفين إضافيين؛ والتعهد بالتزامات لتمويل التقييمات المواضيعية والمؤسسية للمكتب، وتعزيز التقييمات اللامركزية ودعمها، وإضفاء الطابع المهني على التقييم داخل المكتب؛ والابتعاد عن التعاقد من الباطن لإجراء التقييمات. وجعلت هذه المستجدات من هذا التوسع أمرا ضروريا ومن إعادة الهيكلة أمرا لازما لضمان التشغيل السلس للمكتب. ويعمل المكتب حاليا من خلال أربعة أقسام تشمل قسم التقييمات المستقلة للبرامج القطرية وقسم التقييم المؤسسي وقسم تنمية القدرات وقسم العمليات.

٦٦ - ويعمل في مكتب التقييم المستقل حاليا ٢٩ موظفا، منهم ٢١ موظفا دوليا من الفئة الفنية وثمانية موظفين من فئة الخدمات العامة. وعلى الرغم من أن سبعا من هذه الوظائف هي وظائف مؤقتة، فإن المكتب يأمل في جعلها ثابتة في المستقبل لضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته. ويسجل المكتب تكافؤا كاملا بين الجنسين في صفوف موظفيه الفنيين، ولا تزال لديه طائفة واسعة من الخبرات في مجال التقييم. ونتيجةً للإضافات التي حدثت في عام ٢٠١٧، بات لدى المكتب حاليا موظفون فنيون من ١٨ بلدا يتحدثون أكثر من ١٥ لغة، ويتمتعون بخبرة يزيد متوسطها على ١٥ سنة في مجالي التقييم والتنمية، وبطائفة واسعة من خبرات العمل المتنوعة والتعليم والعضوية في المنظمات المهنية في جميع أنحاء العالم.

الشؤون المالية

٦٧ - أنفق مكتب التقييم المستقل ٩,٠٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٧ على أنشطة التقييم والأنشطة المؤسسية الأخرى (بما في ذلك التوظيف والإيجار). واستُقيَ مبلغ ٨,٦٧ ملايين دولار منها من الموارد الأساسية، وهو ما يمثل زيادة في الإنفاق بمقدار ٣٦٠ ٠٠٠ دولار أمكنَ توفيرها بسبب تجاوز المبلغ

المقرر في الميزانية لمرتبات الموظفين واستحقاقاتهم. وتمثل ميزانية المكتب لعام ٢٠١٧ نسبة ٠,٢ في المائة من إجمالي الأموال الأساسية وغير الأساسية[١٥].

٦٨ - ويواصل مكتب التقييم المستقل إقامة شراكات على نحو استراتيجي وانتقائي مع وكالات التنمية الخارجية والحكومات من أجل النهوض بولاية التقييم ومهمته داخل البرنامج الإنمائي وخارجه. وفي عام ٢٠١٧، استمر المكتب في شراكات استراتيجية قائمة أو دخل في شراكات استراتيجية جديدة مع حكومات السويد وسويسرا وفنلندا والنرويج لدعم عمله وتعزيزه وتوسيع نطاقه من خلال مؤتمر قدرات التقييم الوطنية وأداة تشخيص قدرات التقييم الوطنية ومن خلال الدعم الذي يقدمه في مجال التقييم اللامركزي، من بين مجالات أخرى. وبلغت قيمة اتفاقات تقاسم التكاليف هذه ٠٠٠ ٥٦٢ دولار. وشهدت قدرات التقييم الوطنية أيضا مساهمات كبيرة من التمويل العيني والتمويل المباشر من حكومة تركيا في تنظيم المؤتمر.

سابعا - برنامج العمل المحدد التكاليف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٦٩ - يتناول هذا الفرع بالتفصيل خطة التقييم المتعددة السنوات المعتمدة لمكتب التقييم المستقل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/9)[١٦]. وهذه هي أول خطة متعددة السنوات في إطار سياسة التقييم الجديدة وهي تتمشى مع التزامات المكتب بموجب السياسة المتمثلة في ”تقديم خطة تقييم متعددة السنوات إلى المجلس التنفيذي تتسق مع دورة التخطيط الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويُعدَّل برنامج العمل سنوياً من خلال برنامج عمل محدد التكاليف مقدم إلى المجلس التنفيذي في التقارير السنوية عن التقييم“ (سياسة التقييم، الفقرة ٤٦).

الميزانية السنوية الإرشادية لمكتب التقييم المستقل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٧٠ - يستند تخطيط مكتب التقييم المستقل خلال عام ٢٠١٨، ولما تبقّى من خطة التقييم المتعددة السنوات حتى عام ٢٠٢١، إلى توقعات الميزانية المستمدة من خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/39)، المقدمة إلى الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتُنشئ خطة الميزانية حافظة موارد لمكتب التقييم المستقل بمبلغ قدره ٤٢,١ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ سيولِّد، إذا ما قُسِّم بالتساوي على أربع سنوات، ميزانيةً سنوية تفوق ١٠,٥ ملايين دولار بقليل. وإذا خُصمت التكلفة السنوية لإيجار المكاتب ومرافقه، فسيتبقى نحو ١٠ ملايين دولار لتغطية رواتب الموظفين والنفقات البرنامجية.

القسم	*الميزانية السنوية (بملايين الدولارات)*	*النسبة المئوية من مجموع الميزانية السنوية*
التقييمات المستقلة للبرامج القطرية	٢,٩	٢٨
التقييم المؤسسي والمواضيعي	٢,٨	٢٧
قدرات التقييم	١,٧	١٦

(١٥) يتضمن التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفاصيل استخدام أموال أساسية وغير أساسية قدرها ٤,٥ بلايين دولار.

(١٦) الوثيقة DP/2018/9: القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨.

القسم	*الميزانية السنوية (بملايين الدولارات)*	*النسبة المئوية من مجموع الميزانية السنوية*
المديرية	١,٦	١٥
العمليات	٠,٧	٦
مصروفات التشغيل		
أماكن العمل	٠,٥	٥
مصروفات التشغيل العامة	٠,٢	٢
مصروفات أخرى/متنوعة	٠,١	١
	١٠,٥	١٠٠

قسم التقييم المؤسسي

٧١ - في إطار الخطة المتعددة السنوات، سيُعِدّ قسم التقييم المؤسسي مجموعة من التقييمات المؤسسية والمواضيعية التي ستُتوَّج بتقييم شامل إضافي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ من المزمع عرضه في عام ٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، ستتم مواءمة المواضيع التي ستتناولها التقييمات المواضيعية المؤقتة مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع إدراج عنصر من المرونة، ولا سيما في السنوات الأقرب إلى نهاية دورة التخطيط، وذلك لإتاحة المجال لإجراء مزيد من المداولات مع المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج الإنمائي خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وفي عام ٢٠١٨، سيُجري مكتب التقييم المستقل تقييمات لخدمات التمويل المجمّع والخدمات التشغيلية المشتركة بين الوكالات التي يقدمها البرنامج الإنمائي وللدعم الذي يقدمه البرنامج إلى أقل البلدان نموا من أجل ضمان الحماية الاجتماعية والحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع الفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سيعمل مكتب التقييم المستقل فيشكلٍ وثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل استكشاف وتحديد المجالات التي يمكن فيها إجراء تقييم مشترك وتعاوني، عبر مجالات التركيز والعمل الاستراتيجية المشتركة.

قسم التقييمات المستقلة للبرامج القطرية

٧٢ - يشكل الانتقال إلى تغطية نسبة ١٠٠ في المائة من التقييمات المستقلة للبرامج القطرية تغييرا كبيرا بالنسبة لمكتب التقييم المستقل، وهو يستفيد من الدعم الذي توفره تغييرات في المقاربة المنهجية وزيادةٌ في الموظفين الفنيين. وانتقلت هذه التقييمات، من حيث المبدأ، من النظر في دورتين إلى دورة برنامجية واحدة (الدورة الحالية)، تركز على استخلاص الدروس التي ستُثري مباشرة عملية صياغة استراتيجية جديدة للبرنامج القطري في الدورة اللاحقة. ومن المقرر إجراء ١٥ تقييما للبرامج القطرية في عام ٢٠١٨ ستتزامن مع وثائق البرامج القطرية التي ستُعرَض على المجلس في عام ٢٠١٩. وسيزداد هذا العدد في عام ٢٠١٩، إذ من المزمع إجراء ٣٧ تقييما للبرامج القطرية.

٧٣ - وسيقدم مكتب التقييم المستقل أيضا تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي ابتداء من عام ٢٠١٨ مشفوعا بموجز تجميعي للنتائج والدروس المستفادة من التقييمات المستقلة للبرامج القطرية.

قسم تنمية القدرات

٧٤ - سيوسع مكتب التقييم المستقل نطاق دعمه لتنمية قدرات التقييم داخل البرنامج الإنمائي وخارجه. وفيما يتعلق بتقديم الدعم إلى مهمة التقييم اللامركزية، سيواصل المكتب تقديم التوجيه والتدريب في مجال تنفيذ التقييم؛ بيد أن نطاق ذلك سيتوقف على الموارد المالية المتاحة. وفي الوقت نفسه، سيعمل قسم تنمية القدرات بشكل أوثق مع جهات الاتصال الإقليمية المعنية بالتقييم من أجل تعزيز مراقبة التقييمات اللامركزية، بما في ذلك وضع خطة التقييم وتنفيذها. كما سيرفع المكتب من وتيرة انخراطه، من خلال تقديم المشورة في مجالي التدريب والتخطيط، مع المكاتب القطرية والإدارة لضمان زيادة الالتزام بالتقييم.

٧٥ - وفيما يتعلق بدعم قدرات التقييم الوطنية، يقوم المكتب الآن باستعراض الدروس المستفادة من سلسلة المؤتمرات الخمسة بشأن قدرات التقييم الوطنية بُغية وضع استراتيجيةٍ لتقديم الدعم في المستقبل، ستشمل تجريب أداة التشخيص بالتعاون مع الأفرقة المعنية بالبرامج في البرنامج الإنمائي. وسيستفيد قسم تنمية القدرات من نتائج المؤتمرات الإيجابية، وهو يخطط حاليا لعمله المقبل إما على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد العالمي من أجل بناء قدرات التقييم الوطنية. وسوف يستند إلى الدعم المقدم للتقييم وأهداف التنمية المستدامة طوال عام ٢٠١٨ وما بعده، وسيكفل مشاركة المكتب في طائفة من المنصات الإقليمية المعنية بالتقييم وأهداف التنمية المستدامة.